المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية عدد: 46 س 3

الرباط في 27 أكتوبر 2005

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول قضايا اختلاس وتبديد المال العام.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا لمرور سنة عن إلغاء المحكمة الخاصة للعدل، ولإحالة الملفات التي كانت رائجة أمامها على المحاكم المختصة، ولكون قضايا جديدة أحيلت بدورها على الدوائر المعنية.

وحتى يتأتى تقييم وضعية هذه الملفات على ضوء المجهودات المبذولة من طرف مختلف المحاكم في مجال تخليق الحياة العامة وحماية المال العام.

أطلب منكم موافاتي على وجه الاستعجال بـــ:

- عدد الملفات المتعلقة بالقضايا التي كانت من اختصاص المحكمة الخاصة للعدل "سابقا" ومآلها.
- عدد الملفات التي تم تسجيلها بعد إلغاء المحكمة الخاصة للعدل ومآلها.
- عدد المحاضر التي لا زالت الأبحاث جارية بشأنها.
- عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية في الموضوع، وفق الجدولين رفقته،

والسلام.

ملحوظة: أهيب بكم التقيد بمعطيات الجدولين رفقته.

إمضاء:

وزير العدل

محمد بوزبع

جدول بياني حول قضايا جرائم اختلاس وتبديد المال العام والرشوة واستغلال النفوذ بعد حذف المحكمة الخاصة للعدل

جدول رقم 1

وضعية الملفات الرائجة أمام هذه المحكمة				عدد الملفات المحكومة			ملاحظات
عدد المحاضر التي سجلت بعد إلغاء المحكمة الخاصة للعدل	عدد المحاضر التي لا زالت في مرحلة البحث بما فيها المحالة من طرف المحكمة الخاصة للعدل "سابقا"	عدد الملفات الرائجة أمام قضاء التحقيق	عدد الملفات الرائجة أمام المحكمة	عدد الملفات الصادر فيها حكم أو قرار ابتدائي	عدد الملفات الصادر فيها أو قرار استئنافي	عدد الملفات المطعون فيها بالنقض	

جدول رقم 2

مآل الأحكام الصادرة في الملفات المتعلقة بجرائم المال العام

رقم الملف	المصلحة المتضررة وزارة – مؤسسة عمومية - مؤسسة ذات نفع عام – مكتب- جماعة محلية...إلخ	**منطوق الحكم**	المبلغ المحكوم بإرجاعه لفائدة الدولة	الجهة التي تسلمت الصيغة التنفيذية للحكم	**مآلا التنفيذ**